

ملخص مداولات مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في الجلسة المنعقدة بتاريخ

31 جانفي 2018



عملا بأحكام الفصل 18 من القانون الأساسي عد 23 لسنة 2012 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 والمتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات والفصل 13 من القرار عدد 5 لسنة 2014 المؤرخ في 24 أبريل 2014 والمتعلق بضبط النظام الداخلي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، يُنشر الملخص التالي لمداولات جلسة مجلس الهيئة بتاريخ 31 جانفي 2018:

اجتمع مجلس الهيئة بتاريخ 31 جانفي 2018 برئاسة السيد محمد التليبي منصري (رئيس الهيئة) وبحضور السيدة والسادة: نجلاء إبراهيم، عادل البرينصي، أنور بن حسن، نبيل العزيمي، فاروق بوعسكر، نبيل بفون، أنيس الجربوعي، رياض بوحوشي، للنظر في جدول الاعمال التالي:

وحيث تمت الدعوة إلى اجتماع المجلس من قبل السادة أعضاء المجلس وذلك بمقتضيات الفصل 18 فقرة أولى من القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات والفصل 13 فقرة أولى من القرار عدد 05 لسنة 2014 المؤرخ في 24 أبريل 2014 المتعلق بضبط النظام الداخلي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات والذين يخولان لنصف أعضاء المجلس الدعوة لإنعقاد إجتماع مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وذلك للتداول في جدول الأعمال التالي:

أولاً: بالنسبة إلى الأعوان الذين تم إنتدابهم عن طريق مناظرات خارجية فإن إجراءات ترسيمهم تتم بعد تقديمهم لتقارير ختم ترّيص تعرض على مجلس الهيئة.
ثانياً: بالنسبة إلى أعوان التنفيذ والخدمات الذين أدمجوا والذين هم بصدد الإدماج فإنهم يخضعون إلى أحكام الفصل 41 من النظام الأساسي الخاص لأعوان الهيئة، ويؤكد أعضاء المجلس أن إجراءات تسوية وضعيتهم متواصلة طبقا لقرار مجلس الهيئة المؤرخ في 27 أبريل 2017.

ثالثاً: بالنسبة إلى تسوية وضعيات باقي أعوان الهيئة من متعاقدين وملحقين قرّر المجلس إحداث لجنة تتكوّن من السيّد نجلاء براهيم والسيّد فاروق بو عسكر والسيّد الأنور بن حسن والسيّد عمر بوستّة وممثّلين عن الإدارة العامّة للمنشآت العموميّة برئاسة الحكومة ويتعهّد المجلس بالشروع في العمل بإجراءات الإدماج.

رابعاً: يعبر مجلس الهيئة عن إستيائه مما آل إليه الوضع رغم التّطمّينات التي ما فتئ يرسلها إلى مختلف الأعوان، خاصّة وان تسوية بعض الوضعيات المهنيّة قد تقدمت فيها الهيئة شوطاً كبيراً وأخرى بصدد التّنفيذ، كما يعتبر أنّ التّفاوض بخصوص الوضعيات الإداريّة وحل الإشكاليّات يتمّ عبر قنوات رسميّة وهيئات مهنيّة معترف بها.